منظمة العمل العربية

تقرير المدير العام
لمنظمة العمل العربية حول

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني

مؤتمر العمل الدولي الدورة "109" جنيف، 3 - 19 يونيو / حزيران / 2021

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى : الجولان السوري والجنوب اللبناني

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

مقدم إلى الدورة "109" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021

تقديم

في إطار المتابعة الدائمة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعُمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، نتشرف بتقديم هذا التقرير السنوي مترجماً إلى اللغات الثلاث: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بحيث يتم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة في مختلف الأقاليم في العالم، وممثلي منظمات المجتمع الدولي المشاركين في الدورة "109" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2021، للتعريف بحقيقة ما يجرى من انتهاكات في حق عمال و شعوب الأراضي العربية المحتلة، على أمل أن تساعد هذه الوثيقة المهمة في رفع درجة الوعي والمسؤولية لدى جميع الجهات الفاعلة على المستويات العربية والإقليمية والدولية للتحركات الجدية والسريعة لتقديم مزيد من الدعم وتحسين الأوضاع الراهنة، والمساهمة في تعزيز الفرص القائمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وقد أشار أحدث التقارير إلى تصاعد الانتهاكات والسياسات التدميرية المتبعة في فلسطين لتشمل العديد من الاعتقالات والاعتداءات الغير مبرر لها على ممتلكات المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وعلى الرغم مما تعرض له العالم من تحدي كبير خلال عام 2020 نتيجة الجائحة (كوفيد- 19) إلا أن دولة الاحتلال واصلت سياسات الاستيطان والضم وإغراق السوق الفلسطيني ببضائع المستوطنات ومواصلة الحصار المفروض على قطاع غزة.

كما استغلت الدولة المحتلة انشغال العالم بمحاربة الوباء ضاربة بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية للقضاء على أي حل سياسي لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف ولم تكتفي الدولة المحتلة بذلك ولكن سعت إلى ممارسة الضغط لوقف الدعم الخارجي في ظل استمرار التحكم في المعابر والحدود وتقطيع حركة أواصر البلاد بعشرات الحواجز الدائمة والمتحركة، وممارسة التمييز ضد العمال الفلسطينيين المشتغلين لدي الإسرائيليين والتهرب من التزاماتها كدولة محتلة وفق القانون الدولي.

ضاعفت سياسات الاحتلال من معاناة الشعب الفلسطيني وتعمدت الإضعاف من الاقتصاد الفلسطيني والعمل على حرمان المواطنين من حقوقهم محاولة من ذلك تصفية وإنهاء القضية الفلسطينية.

كما تضمن التقرير الإشارة إلى أهم الاختراقات في ملف العمل وكما يلي:

- استمرار إعاقة حركة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر والذي يعد مخالفاً لاتفاقية "باريس الاقتصادية".
- استمرار المشغلين الإسرائيليين في إجراء عمليات التزوير لقسائم الرواتب الشهرية للعمال الفلسطينيين مما يؤدي إلى انخفاض المبالغ المالية الخاصة بالتعويضات للحقوق الاجتماعية لهم.
- قام أصحاب العمل الإسرائيليين بتسريح العديد من العمال في ظل جائحة كورونا وطردهم من أماكن عملهم ولم يتم تعويضهم عن فترة تعطلهم.
- إلقاء العمال الفلسطينيين المشتبه بإصابتهم أو المصابين بمرض (كوفيد - 19) على قارعة الطريق وعدم استيعابهم في المستشفيات الإسرائيلية.
- إجبار فئة من العمال الفلسطينيين العاملين في قطاع الخدمات والتنظيف في المغاسل بتنظيف ملابس المصابين بالفيروس.
- تظل الدولة المحتلة غير ملتزمة بتطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية على العمال الفلسطينيين في بيئة عملهم حيث بلغ خلال عام 2020 عدد حالات الوفاة إلى نحو (23) عامل وإصابة أكثر من (500) عامل.
- لا زالت الدولة المحتلة تدعم عمليات بيع تصاريح العمل في السوق السوداء من خلال سماسرة تصاريح العمل حيث يصل سعر التصريح إلى أكثر من (2500) شيكل شهرياً.
- مازال يحتجز الاحتلال الإسرائيلي أموال الحقوق الاجتماعية والتي تقدر بمليارات من عام 1970 وحتى الآن.

كما تضمن تقرير وزير العمل بالجمهورية اللبنانية حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب العمل والعمال في الأراضي المحتلة في جنوب لبنان الإشارة إلى أن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتداءات الإسرائيلية وأيضاً بالتهديدات الدائمة بالاجتياح حيث تمنع النمو وتعيق الإنتاجية حيث تشكل البطالة نسبة 20 % إلى 25 % وذلك بحسب الأعمال والأنشطة، ومع انتشار وباء كورونا وصلت البطالة إلى نسب غير مسبوقة، وترتفع معدلات البطالة خصوصاً عند النساء وتعود أسباب البطالة إلي:

- الأوضاع الأمنية المتوترة في تلك المنطقة.

- الصرف من العمل وتدني مستوي الأجور.
- إغلاق المؤسسات بسبب الظرف الاقتصادي المتردي.
- ظروف عمل صعبة وغير لائقة.
- انتشار وباء كورونا.
- كما أن الظروف المعيشية الصعبة تؤثر على أصحاب العمل والعمال ومن أهم المشاكل التي يتعرضون لها:
- صعوبة التنقل بين القري بسبب انعدام التنقل الداخلي نتيجة رداءة الطرقات.
- انقطاع شبة دائم للمياه. مع وجود تقنين كهربائي صعب للغاية.
- عدم توفر طرق زراعية مع عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر مشاريع الإفراز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوي المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.

كما تضمنت أحدث التقارير المتوفرة لدينا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2020 الإشارة إلى:

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى إسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها. وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة تعكس ما يتعرض له العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2020، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية في حقهم رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي.

- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة.
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية نحو (20) موقعاً على أراضي الجولان المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم.
- ترفض سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض.
- وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف العمال السوريون "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي و جهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية.

والله الموفق،،،

فايز علي المطيري

المدير العام

القسم الأول

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين عام 2020

المقدمة

شهد عام 2020 تحدٍ كبير وخطير على مستوى العالم تمثل بانتشار فايروس كوفيد _19 والذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية جائحة خطيرة تهدد حياة الانسان، وهو ما دفع بالحكومات إلى اتخاذ تدابير واجراءات للحد من انتشار الفايروس والحفاظ على صحة وسلامة مواطنيها لكن هذة التدابير تركت تاثيرات كبيرة على كافة مناحي الحياة خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي فلسطين كان الوضع أكثر تعقيدا حيث اتحد فايروس الاحتلال مع فايروس كورونا ليشكلا حالة لا مثيل لها عبر العالم. فقد واصلت سلطات الاحتلال سياساتها الهادفة الى تفريغ الارض من خلال نشاطها التوسعي والاستيطاني متسلحة بالدعم الامريكي اللامحدود ومستغلة انشغال العالم بمحاربة الوباء ضاربة بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية وقرارات الامم المتحدة والاتفاقيات الثنائية في خطوات متلاحقة للقضاء على اي حل سياسي باقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

فقد تصاعدت وتنوعت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التدميرية ضد الفلسطينيين، لتشمل القتل العمد والاعتقال والملاحقة والاعتداء غير المبرر على ممتلكات المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وتوسعت سياسة الاستيطان والضم واحتجاز اموال المقاصة وممارسة الضغط لوقف الدعم الخارجي في ظل استمرار التحكم في المعابر والحدود ومنع حركة البضائع والافراد وتقطيع اواصر البلاد بعشرات الحواجز الدائمة والمتحركة واطلاق يد غلاة المستوطنين ليعيثوا في الارض فسادا وإغراق السوق الفلسطيني ببضائع المستوطنات ومواصلة الحصار المفروض على قطاع غزة ووضع قرابة المليونين فلسطيني في سجن كبير يفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة البشرية.

كما استغلت سلطات الاحتلال إزمة كورونا بمواصلة الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين لدى المشغلين الاسرائيليين وممارسة التمييز ضدهم متهربة من التزاماتها كدولة محتلة وفق القانون الدولي.

في هذا التقرير نستعرض إهم السياسات والاجراءات التدميرية والانتهاكات التي قامت بها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني وارضة وطبقته العاملة خلال العام 2020.

الملخص التنفيذي

شهد العام 2020 استشهاد 43 مواطناً وجرح أكثر من 1650 آخرين واعتقال ما يزيد عن 4634 معتقل . وعززت سلطات الاحتلال سياساتها الاستيطانية بإلاعلان عن بناء 27550 وحدة سكنية والبدء فعليا ببناء حوالي 10 الاف وحدة سكنية معظمها في القدس وضواحيها ،كما هدمت سلطات الاحتلال 976 بيتا ومنشاة واخطرت المواطنين بنيتها هدم 1012 بيتا ومنشأة اخرى وواصلت سياسة مصادرة الاراضي حيث صادرت واستولت على حوالي 20 الف دونم من اراضي المواطنين ومعظمها اراضي زراعية وواصلت شق الطرق لخدمة المستوطنات والبؤر الاستيطانية وتواصل العمل على عزل وتهويد مدينة القدس وطمس هويتها العربية وتقسيم المسجد الاقصى وعزل عشرات اللاف من المواطنيين الفلسطينيين في قرى القدس في معازل منفصلة. كما اطلقت سلطات الاحتلال العنان لقطعان المستوطنين ليعيثوا فسادا وتدميرا فقد اقتلع المستوطنيين اكثر من 8925 شجرة مثمرة وقتلوا حوالي 445 راس من الماشية ودمروا 350 سيارة ونفذوا عشرات الاعتداءات .

كما استمر حصار قطاع غزة وتنفيذ الاعتداءات علية والتي تجاوزت 1900 اعتداء بما فيها تدمير مراكب الصيد واطلاق النار والقصف المدفعي على السكان وواصل الاحتلال منع المرضى والطلبة من الوصول إلى اماكن العلاج خارج غزة أو إلى جامعاتهم في ظل استمرار منع الأف العمال من الوصول الى اماكن عملهم وفي هذا العام استغلت سلطات الاحتلات جائحة كورونا لمواصلة الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين وسرقة مستحقاتهم بما في ذلك عدم تعويض العمال عن فترات الانقطاع عن العمل بسبب كورونا اسوة بالعمال الاسرائيليين والاجانب رغم دفع العمال الفلسطينيين لنفس الاستقطاعت وفي جرائم غير مسبوقة القت قوات الاحتلال العمال المشتبه باصابته بكورونا على الحواجز دون تقديم اي نوع من العلاج لهم . وتواصل سلطات الاحتلال احتجاز حقوق العمال الفلسطينيين والمقدرة بمليارات الدولارات منذ العام 1970 وترفض تحويلها أو حتى الاعتراف بحجم تلك الاموال. لقد ضاعفت سياسات الاحتلال من معاناة الفلسطينيين وتسببت في استمرار ضعف الاقتصاد الفلسطيني وانعكس ذلك بزيادة معدلات البطالة والفقر وحتى إغلاق المنشات.

أبرز السياسات والانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2020:

- سياسة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني:

الشهداء

واصل جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين سياسة الاستهداف المباشر بالقتل للانسان الفلسطيني فقد ارتقى (43) شهيداً فلسطينياً على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام 2020 في كافة الاراضي الفلسطينية، من بينهم (9) اطفال و (3) سيدات، فيما استشهد (4) اسرى في سجون الاحتلال نتيجة الإهمال الطبي المتعمد ،حيث ارتقى (25) مواطنا في في الضفة الغربية و(6) مواطنين في القدس، و(12) مواطناً في قطاع غزة ، وتتعمد سلطات الاحتلال إطلاق النار بهدف القتل على المدنيين الفلسطينيين العزل على الحواجز العسكرية التي تقيمها قوات الاحتلال بين المدن الفلسطينية، بالاضافة إلى إطلاق النار على المواطنين المشاركين في المسيرات السلمية المناهضة لسياسات الاحتلال التعسفية، ولا تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين (69) شهيداً بثلاجاتها في مخالفة صارخة للقانون الدولي الإنساني.

الجرحى

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020 بإصابة وجرح نحو (1650) مواطنا فلسطينيا في كافة الاراضي الفلسطينية، من بينهم نحو (100) مواطناً اصيبوا بنيران الاحتلال في قطاع غزة، كما اصيب المئات بالاختناق نتيجة إطلاق قوات الاحتلال الغاز السام المسيل للدموع على المتظاهرين ضد سياسات الاحتلال الممنهجة.

المعتقلين

قامت سلطات الاحتلال باعتقال (4634) مواطنا فلسطينيا من بينهم نحو (543) طفلاً قاصراً و(128) سيدة في كل من الضفة الغربية والقدس وحدود قطاع غزة وتمارس سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسات عقابية قاسية ضد الاسرى الفلسطينيين البالغ عددهم حتى نهاية العام 2020 نحو (4400) أسيراً، من بينهم (170) طفلاً و(40) سيدة. وفي ظل انتشار فيروس كورونا، لم تتخذ إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية أي إجراءات تحمي الأسرى من الإصابة بكورونا، بل اتخذت إجراءات تساعد في انتشار الفيروس بين الأسرى فصادرت مواد التعقيم من "الكانتين"، وامتنعت عن توفير مواد التنظيف للأسرى، أو تعقيم الأقسام والزنازين كإجراء وقائي لمنع انتشار الفيروس.

- سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي:

الاستيطان

عززت سلطات الاحتلال سياستها الاستيطانية وممارسة الضم لاجزاء كبيرة من الارض الفلسطينية خاصة مناطق القدس وغور الاردن ويعتبر عام 2020 حافلاً بإعلان دولة الاحتلال عن جملة من المشاريع الاستيطانية تتضمن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة، يأتي ذلك في ظل الدعم الامريكي اللامحدود لخطوات الاحتلال على الارض. فقد تم الاعلان عن طرح 27550 وحدة استيطانية للمصادقة منها:

- صادقت سلطات الاحتلال في مدينة القدس على مخطط لبناء (9000) وحدة سكنية إستيطانية في مستوطنة "عطروت" المقامة شمال مدينة القدس على حساب أراضي مطار قلنديا ضمن الأراضي المحتلة عام 1967. وكانت سلطات الاحتلال قد اقرت في وقت سابق خطة لتطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية " عطروت" وتوسيع الطرق ورفع

كفاءة المنطقة المحاذية لمطار قلنديا باستثمار حوالي (50) مليون شيكل.

- صادقت لجنة التنظيم التابعة لبلدية الإحتلال في مدينة القدس، على مخطط لبناء (8300) وحدة سكنية استيطانية جديدة لأغراض السكن والصناعة والتجارة، على اراضي بلدة بيت صفافا والمالحة والبقعة وتمتد حتى قرية الولجة إلى الجنوب من مدينة القدس، ويهدف المخطط الى شطب الخط الاخضر بين القدس الشرقية والغربية وتغيير حدود المدينة المقدسة.
- طرحت سلطات الاحتلال، عطاءات بناء (1257) وحدة إستيطانية جديدة في مستوطنة "جفعات همتوس" الواقعة على اراضي بلدة بيت صفافا جنوب مدينة القدس.
- صادقت سلطات الاحتلال على بناء (1000) وحدة سكنية استيطانية في المنطقة المعروفة باسم (E1) وهي المنطقة التي تفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها وشمالها والواقعة على اراضي كل من عناتا والطور والعيزرية وابو ديس ، وذلك من اصل (3500) وحدة استيطانية اوعز بنيامين نتنياهو ببنائها في المنطقة.

- صادقت سلطات الاحتلال على مخطط لإقامة حي استيطاني جديد يتضمن بناء (450) وحدة سكنية استيطانية قرب المدخل الغربي لبلدة صور باهر جنوب مدينة القدس.
- العمل على إقامة منطقة صناعية جديدة جنوب مدينة طولكرم هي الثانية في المنطقة على مساحة (800) دونماً سيتم مصادرتها من اراضي المواطنين مما يشكل حزام صناعي استيطاني يمتد من منطقة الطيبة في الاراضي المحتلة عام 48 وصولاً إلى مستوطنة " ايفني حيفتس " المقامة على أراضي مدينة طولكرم.
- إقرار جملة من المشاريع المتعلقة بشق وتوسيع شوارع التفافية في الضفة الغربية والقدس ، بهدف ربط المستوطنات المعزولة وخلق كتل استيطانية جديدة وتسهيل حركة المستوطنين وذلك على حساب اراضي المواطنين الخاصة، منها توسيع الشارع الالتفافي لطريق الولجة جنوب بيت لحم الذي يربط مجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني بالقدس المحتلة، وشق طريق يمتد من مستوطنة "آدم" حتى حاجز حزما العسكري شمال شرق مدينة القدس ، وربط الكتلة الاستيطانية " بنيامين" الجاثمة على اراضي مدينة رام لله مع مدينة القدس والمنطقة الصناعية "عطاروت" وشق طريق بطول (10) كم من اراضي بلدة كفر اللبد شرق طولكرم يصل إلى مستوطنة "افني حيفيتس" القائمة على اراضي البلدة.

- صادقت وزيرة المواصلات في دولة الاحتلال على عدة مشاريع استيطانيّة اخرى بتكلفة (400) مليون شيكل، وتشمل شارع التفافي اللبن الغربي وشارع "موديعين عيليت" (446) وتطوير حاجز قلنديا.
- باشرت جرافات الاحتلال العمل على شق شارعي التفافي حوارة والتفافي العروب الذي يصادر أكثر من (800) دونماً ويحرم مئآت المزارعين من الوصول لأراضيهم على طول الشارعين.
- صادق الكنيست الاسرائيلي بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون تسوية البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية بهدف شرعنة البؤر الاستيطانية التي انشأت بدون تراخيص.

مصادرة وتجريف أراضي

قامت سلطات الاحتلال خلال العام 2020 بمصادرة ووضع اليد واستملاك اراضي لنحو (8830) دونماً من اراضي المواطنين الفلسطينيين، كما اعلنت عن الاستيلاء على (11200) دونماً لصالح (3) محميات طبيعية في الأغوار:

- أصدر جيش الاحتلال امراً عسكريا بمصادرة ووضع اليد على (17) موقعاً في قلب مدينة الخليل يتضمن نحو (3807) دونمات وذلك بحجة اغراض امنية
- تمت السيطرة على (700) دونماً مزروعة بأشجار الزيتون في منطقة جبل الفريديس شرق بيت لحم واحاطتها بأسلاك شائكة
- انهت سلطات الاحتلال إجراءات تسجيل (525) دونماً من أراضي بلدة نحالين لصالح الصندوق القومي اليهودي بهدف البناء في تجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني بعد أن رفضت محاكم الإحتلال الاوراق التي قدمها الفلسطينيين على مدار اعوام، كما تم الاستيلاء على (327) دونماً من أراضي قرية كيسان شرق بيت لحم لأغراض عسكرية.
- مصادرة نحو (1100) دونماً من أراضي محافظة بيت لحم تقع على أطراف مستوطنة "افرات" في مجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني.
- استولت سلطات الاحتلال على القلعتين الاثريتين " دير سمعان ودير قلعة " الواقعة شمال غرب بلدة كفر الديك وشرق دير بلوط في محافظة سلفيت، والذي يعود تاريخهما الى القرن

الرابع الميلادي وذلك لصالح سلطة الآثار الاسرائيلية، كما تم تمديد سريان مصادرة الأراضي الواقعة خلف الجدار شمال بلدة حبلة لأغراض أمنية وعسكرية.

- اخطرت سلطات الاحتلال بمصادرة نحو (1400) دونماً في الضفة الغربية تشمل كل من قرى بورين ومادما وعصيرة القبلية، جنوب مدينة نابلس، بالاضافة الى بلدات الجبعة وشوفة وياسوف ورافات ومنطقة المعرجات شمال غرب اريحا.
- جرفت آليات الاحتلال أكثر من (1500) دونما من اراضي المواطنين الزراعية في الضفة الغربية والقدس ادت الى اقتلاع آلاف اشجار الزيتون واللوزيات.

- سياسة هدم البيوت والمنشآت:

هدم المباني والمنشآت

صعدت سلطات الاحتلال ووسعت سياسة الهدم للمباني والمنشات الفلسطينية خاصة في المناطق المصنفة (ج) والقدس في مقابل منح تسهيلات كبيرة للمستوطنين لاقامة بؤر استيطانية ووحدات سكنية في ذات المناطق فقد هدمت جرافات الاحتلال خلال العام 2020، (976) بيتاً ومنشأة، بينها (353) بيتاً ومسكناً ، و (622) منشأة زراعية وحيوانية وتجارية وخدمية، ويشكل ذلك إرتفاعاً بنسبة (30%) عن العام 2019، وسجلت محافظة القدس (30%) من مجمل عمليات الهدم ، حيث هدمت (296) بيتاً ومنشأة، (180) بيتاً ومنشأة داخل أحياء مدينة القدس المحتلة وتوزعت في بلدات سلوان وجبل المكبر وصور باهر وشعفاط والعيسوية وبيت صفافا وأم طوبا والطور وواد الجوز والشيخ جراح، وشمل ذلك تنفيذ (89) عملية هدم ذاتي، حيث قام اصحابها بهدم بيوتهم ومنشأتهم بأيديهم تجنباً لدفع غرامات مالية باهظة.

اخطارات الهدم :

وزعت سلطات الاحتلال خلال العام 2020، (1012) أمراً بالهدم ووقف البناء والترميم والإخلاء، شملت بيوتاً ومنشأت تجارية وزراعية وحيوانية وخدمية وسياحية وبنية تحتية، بزيادة (45%) عن العام 2019، وسجلت محافظة الخليل (22%) من مجمل هذه الاخطارات، و (18%) في محافظة القدس، و (14%) في محافظة بيت لحم، و (12%) في محافظة رام الله والبيرة. فيما

تم إزالة خربة حمصه الفوقا بالكامل. ويوجد 20-22 ألف أمر هدم لمنازل في مدينة القدس في محاكم الاحتلال، ومن الممكن أن يتم تنفيذها في أي وقت ممكن، وذلك وفق رؤية الاحتلال وإقراره للتنفيذ الفعلي.

اعتداءات المستوطنين:

نفذت قطعان المستوطنين والعصابات المرتبطة بهم تحت حماية جيش الاحتلال الصهيوني خلال العام 2020، (1090) اعتداءً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بزيادة بلغت (9%) عن العام 2019، ووقعت (49%) من هذه الاعتداءات في محافظتي نابلس والخليل، فيما أصيب (185) مواطناً بجراح مختلفة.

- وشملت الاعتداءات وتنوعت حيث:

1. اقتلاع وتدمير وحرق (8925) شجرة زيتون ولوزيات.
2. وتنفيذ (21) عملية دهس، و (8) محاولات اختطاف.
3. ومحاولة إقامة (18) بؤرة استيطانية جديدة.
4. (26) عملية أطلاق نار.
5. (47) عملية تجريف لإراضي المواطنين شملت تجريف نحو (1500) دونم.
6. قتلت قطعان المستوطنين وسرقت (445) رأس من الماشية.
7. وقامت بحرق وتدمير وأعطاب (350) سيارة ومركبة للمواطنين.

تهويد القدس:

كان عام 2020 صعباً على مدينة القدس المحتلة من حيث حجم المشاريع التهويدية التي تم إقراراها ، وفي هذا السياق اقرت ما تسمى "اللجنة القطرية للبنى التحتية في دولة الاحتلال" تنفيذ مشروع لسكة الحديد الأول يتعلق ببناء نفق سكة تحت الأرض يصل ما بين الجزء الغربي من مدينة القدس المحتلة ومنطقة باب المغاربة وصولاً إلى تخوم المسجد الأقصى، ووقعت بلدية الاحتلال في القدس وما

يسمى "الصندوق الدائم لإسرائيل" و"الوكالة اليهودية" اتفاقًا لإقامة مشروع استيطاني وصف بالعملاق وسط المدينة المحتلة، وسيقام المشروع في منطقة مركز المؤتمرات المسمى "مباني الأمة" على المدخل الرئيس للقدس المحتلة.و تقدر تكلفته بمليار وثمانمائة مليون شيكل يضم إقامة تسع ناطحات سحاب إضافة إلى خمسة مبان متعددة الطوابق، بحيث يصبح مركز المؤتمرات بعد استكمال المشروع الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، ، وصادقت سلطات الاحتلال على تنفيذ إقامة جسر هوائي معلق يربط بين حي وادي الربابة باتجاه الشارع الموصل إلى باب المغاربة وصولًا إلى البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، ويبلغ طول الجسر الهوائي المخطط إقامته 200 متر، وبارتفاع 50 مترًا عن سطح الأرض، ويمر فوق وادي الربابة ويربط بين حي الثوري ومنطقة النبي داود، بحيث يُوصل بين مجمع تهويدي يحتوي على مطعم ومركز ثقافي وصالة للمناسبات يستعملها المستوطنون تمت إقامته قبل نحو عام في حي الثوري بسلوان، وتشرف جمعية "العاد" الاستيطانية على إقامة الجسر التهويدي، وقد خصصت ميزانية مليون و(800) ألف شيكل لتنفيذه، وفي نفس السياق تستعد سلطات الاحتلال للعبث في برج قلعة باب الخليل أحد أهم معالم البلدة القديمة في القدس المحتلة، ضمن مشروع تهويدي لتغيير المعالم الإسلامية العتيقة. ورصدت ما تسمى بسلطة" الآثار الإسرائيلية" (40) مليون شيكل لتنفيذ عملية "تغيير معالم" ضخمة كجزء من خطة أوسع لتزوير التاريخ في القدس. وسينفذ المشروع التهويدي بمبادرة من مؤسسة "Clore Israel" كلوري ازرائيل وبدعم من بلدية الاحتلال في القدس والحكومة الإسرائيلية، وأبرز هذه المشاريع الخطيرة، بالأضافة إلى إقامة برج استيطاني في منطقة التلة الفرنسية، يعتبر الأطول في المدينة المقدسة، إذ صادقت "اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال بشكل مبدئي على المخطط، ووفق الخطة فإن البرج سيقام على مساحة (2500م²) بأرتفاع (30) طابقاً، من أراضي فلسطينية صادرتها سلطات الاحتلال من بلدة العيسوية شمال شرق المدينة عام 1967م، ووافقت ما تسمى "بلجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية" على خطة لتهويد منطقة وادي الجوز في القدس المحتلة.وبموجب الخطة سيتم هدم أكثر من 200 منشأة صناعية لفلسطينيين في المنطقة، لبناء حوالي 900 غرفة فندقية استيطانية.وعلى حساب أراضي القدس(فيما يعرف بوادي السلكون) سيشق الاحتلال طرقاً جديدة وخطاً للقطار الخفيف ويفتتح حديقة استيطانية ،ويؤدي المشروع إلى تطويق البلدة القديمة وعزل الأحياء الفلسطينية، والسيطرة على 2000 دونم في منطقة حساسة، فيما تخطط حكومة الاحتلال لتحويل شارع صلاح الدين في مدينة القدس المحتلة إلى شارع مخصص للمشاة فقط دون إيجاد أي بديل للسكان، بهدف تغيير ملامح مدينة القدس

ومرافقها لتصبح معبرة عن حضارته وثقافته الغربية بعيدا عن تاريخ وجذور مدينة القدس الإسلامية، و تفريغ القدس من أهلها والحد من التكاثر الديموغرافي في المدينة المقدسة، فيما كشف النقاب عن مشروع إسرائيلي خطير يتمثل بمنح جواز السفر الإسرائيلي لأكثر من(20) ألف فلسطيني يسكنون في داخل القدس معتبرة هذه الخطوة قفزة كبيرة، ويهدف من هذا القرار إلغاء قضية القدس سواء عن طريق السكان أو الارض .

وفي سياق تهويد بلدة سلوان أصدرت محكمة الاحتلال قراراً يقضي بإخلاء مبنى عائلة دويك من عقارها في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، لصالح "جمعية عطيرت كوهنيم الاستيطانية"، ويتكون العقار من خمسة طوابق، تعيش فيه خمس عائلات منذ عام 1963م، بالأضافة إلى قرار آخر بإخلاء بناية عائلة ناصر الرجبي في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، لصالح "جمعية عطيرت كوهنيم الاستيطانية"، بحجة ملكية اليهود للأرض المقامة عليها البناية عام 1948، وفي نفس سياق مسلسل تهويد بلدة سلوان أصدرت ما يسمى "محكمة صلح الاحتلال" قراراً بإخلاء مبني مكون من ثلاثة طوابق يعود لعائلتي شويكي وعودة في حي بطن الهوى ، بإدعاء ملكية "جمعية عطيرت كوهنيم " الاستيطانية له، وأمهلت محكمة الاحتلال كذلك عائلتي جواد أبو ناب وسالم غيث المقدسيتين لتنفيذ قرار الإخلاء من عقاراتها لصالح المستوطنين، ويهدف ذلك للسيطرة على مساحة (5) دونمات و(200م).

وشهد العام 2020 أقتحام (27624) ما بين مستوطن وطلاب معاهد تلمودية ورجال شرطة ومخابرات وأعضاء كنيست وموظفي دولة وسياح يهود للمسجد الاقصى، فيما أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بأبعاد (315) مواطن عن المسجد الاقصى والبلدة القديمة لفترات متفاوته، فيما أعتقلت سلطات الاحتلال محافظ القدس وقيدت حركته واتصالاته، وتهدف قوات الاحتلال

من ذلك منع النشاط الرسمي الفلسطيني من العمل داخل القدس، وشرعت جرافات الاحتلال بهدم سور مقبرة اليوسيفية لأغراض أقامة مسار ما يسمى "حديقة التوراتية".

الاعتداءات على قطاع غزة:

- نفذت قوات الاحتلال الصهيوني (1954) إعتداءاً على قطاع غزة وتنوعت الاعتداءات من خلال:

1. شن (331) غارة جوية.
2. و(1007) عملية إطلاق نار على الحدود الشرقية للقطاع.
3. و (107) عملية قصف مدفعي.
4. و(78) عملية توغل بري.
5. و (339) عملية إطلاق نار تجاه مراكب الصيادين.
6. دمرت قوات الاحتلال وصادرت (11) مركب صيد.

سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعمدت حرمانها للكثير من مرضى غزة من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس لتلقي العلاج في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، والذي يحول دون قدرة القطاع الصحي بغزة على تلبية حاجات السكان.

الانتهاكات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين العاملين في سوق العمل الإسرائيلي وهي:

1. لا تزال حركة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر لا تتم بانسياب كما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية وذلك بسبب كثرة الحواجز المنتشرة في كل أنحاء الوطن حيث يضطر العمال إلى الوقوف أمام حواجز الذل هذه من الساعة الثانية فجراً والعودة من العمل في ساعات الليل أو المبيت في ورش العمل في ظروف صعبة وقاسية جدا.
2. تقصد الاحتلال بالاستمرار في استيعاب العمالة الفلسطينية الغير منظمة (عمالة التهريب) والتي تقدر بأكثر من (40 ألف) عامل في سوق العمل الإسرائيلية وبالتالي تشغيل أيدي عاملة فلسطينية رخيصة وبدون أية حقوق لهم.

3. استمرار المشغلين الإسرائيليين في عملية تزوير قسائم الرواتب الشهرية للعمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الأخضر، حيث لا يقومون بتسجيل عدد أيام العمل الشهرية الحقيقية لهم، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض المبالغ المالية الخاصة بالتعويضات للحقوق الاجتماعية لهم .

4. في ظل جائحة كورونا، قام أصحاب العمل الإسرائيليين بتسريح العمال وطردهم من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، حيث لم يتم تعويضهم عن فترة تعطلهم في الأشهر الثلاث الأولى من الجائحة (3+4+5)/2020م، مع العلم بان نسبة الانخفاض في عدد العمال المنظمين وصلت إلى (40%)

5. إلقاء العمال الفلسطينيين من المشتبه باصابتهم او المصابين بمرض كوفيد19 على قارعة الطريق وعلى الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية وعدم استيعابهم في المستشفيات الإسرائيلية وتقديم العلاج المناسب لهم .

6. إجبار فئة من العمال الفلسطينيين العاملين في قطاع الخدمات والتنظيف في المغاسل بتنظيف ملابس المصابين بكورونا.

7. لا زالت إسرائيل غير ملتزمة بتطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية على العمال الفلسطينيين في بيئة عملهم حيث بلغ عدد حالات الوفاة (23) عامل وعدد إصابات العمل وصلت لأكثر من (500)إصابة في العام 2020م.

8. لا زالت إسرائيل تدعم عملية بيع تصاريح العمل في السوق السوداء من خلال سماسرة تصاريح العمل حيث يصل سعر التصريح إلى أكثر من (2500)شيكل شهرياً .

9. مازالت دولة الاحتلال الإسرائيلي تحتجز أموال الحقوق الاجتماعية (التوفيرات) والتي تقدر بمليارات الشواقل منذ العام 1970م ولغاية الآن.

10. الاستمرار في منع العمال الفلسطينيين من قطاع غزة من العمل داخل الخط الأخضر منذ العام 2006م.

- **الاثار الناجمة عن سياسات الاحتلال وإجراءاته:**

تركت السياسات والاجراءات العدوانية والتدميرية اثاراً كبيرة على مجالات الحياة المختلفة للشعب الفلسطيني فبالإضافة الى الهدف الرئيسي للاحتلال والمتمثل في:

- إفراغ الارض وتهجير الشعب وإنهاء القضية الفلسطينية بقتل حل الدولتين واي حل سياسي يؤدي إلى تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- تعمد الاحتلال قتل اي افاق للتنمية من خلال هدفه بابقاء الاقتصاد الفلسطيني ضعيفا وتابعا وذلك بتعزيز الاستيطان ومصادرة الاراضي وهدم المنشأت ومنع الاستثمار في المناطق (ج) واستمرار التحكم بالحدود والمعابر والموارد وحركة البضائع والافراد وحصار قطاع غزة . وهذه السياسات تركت منشات اعمال صغيرة (اكثر من 92% من المنشات صغيرة) وضاعفت نسب الفقر لتصل إلى اكثر من ثلث الاسر الفلسطينية في الضفة وحوالي نصف الاسر في قطاع غزة وزادت من معدلات البطالة لتصل الى 27% وفي غزة حوالي 40% وتتركز في فئة الشباب وفي ظل أزمة كورونا فقد حوالي 150الف عامل وظائفهم بشكل كلي اوجزئي.
- واجتماعيا ادت سياسات الاحتلال إلى على عدم قدرة الالاف من الفلسطينين من التواصل الاسري ومنعت من هم في الضفة والقدس من التواصل مع غزة والعكس وحرمتم من الوصول إلى الاماكن المقدسة في القدس وساهمت بحرمان من هم خلف الجدار من الوصول الى الخدمات الصحية والتعليمية والعمل.
- وعززت سلطات الاحتلال من التلوث وتدمير البيئة في الاراضي الفلسطينية من خلال اقامة المصانع في المناطق الصناعية المحاذية للجدار وداخل الاراضي الفلسطينية ونقل الملوثات ودفنها في الاراضي الفلسطينية وتخريب المزارع بالمياه العادمة من المستوطنات والتسبب بتلوث مياه الشرب في غزة.
- وتحارب سلطات الاحتلال التعليم والمناهج الفلسطينية خاصة في القدس وتمنع بناء المدارس والمراكز الثقافية هناك مما يحرم مئات الاطفال من الحصول على حقهم الطبيعي في التعليم وفق المناهج الفلسطينية.
- محاربة الإعلام والصحافة وملاحقة الصحفيين ومحاولة منع الحقيقة من الوصول الى العالم.

الخلاصة:

خلال عام 2020 استغلت سلطات الاحتلال جائحة كورونا والدعم الامريكي اللامحدود لتنفيذ مزيدا من سياسات إنهاء القضية الفلسطينية وتصفيتها في محاولة يائسة لتركيع الشعب الفلسطيني وهو ما لن يتحقق فالشعب الفلسطيني سيواصل نضاله وصموده فوق ارضه حتى تحقيق كامل اهدافة وفي مقدمتها اقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

المراجع:

1. وزارة العمل.
2. الجهاز المركزي للإحصاء.
3. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز عبد الله الحوراني.
4. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في في الأراضي المحتلة - جنوب لبنان عام 2020

استنادا إلى الموضوع المبين أعلاه أرفع إلى حضرتكم المعلومات المتوفرة لدي وزارة العمل حول أوضاع العمل والعمالة في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان وفي الشريط المحاذي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا شك أن احتلال إسرائيل لأراضي لبنانية هي مزارع شبعا وتلال كفر شوبا يؤثر سلباً على استثمار هذه الأراضي التي تتمتع بميزات طبيعية وجغرافية ومائية، مما يؤثر بالتالي على أوضاع أصحاب العمل والعمال في تلك المنطقة المحتلة.

تبلغ مساحة مزارع شبعا / 200/ كلم² (طول 25 كلم وعرض 8 كلم)، وتمتاز بمزروعاتها الغنية وفقاً للتنوع المناخي في المزارع كالحبوب على أنواعها والأشجار المثمرة والخضار والبقول وغابات الأشجار المعمّرة من السنديان والملول والبطم والزعرور فضلاً عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس. إضافة إلى أثارها التاريخية المغاور والآبار والنواويس.

إن الفترة الطويلة لهذا الاحتلال، لم تسمح للمراجع المُختصة إعداد دراسات جدوى اقتصادية لاستثمار هذه الأراضي من خلال مشاريع تنموية، زراعية صناعية أو حتى سياحية، يمكن ترجمتها إلى أرقام وعوائد مالية.

إن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتداءات الإسرائيلية وأيضاً بالتهديدات الدائمة بالاجتياح حيث تمنع النمو وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات وتجعل أصحاب العمل والعمال بحالة قلق دائمة إذ تعطل حركتهم وتعيق إنتاجيتهم. كذلك مازالت بعض المناطق في الجنوب تعاني من وجود الألغام والقنابل العنقودية المقدرة بمليوني قنبلة عنقودية محرمة دولياً. هذه القنابل المنتشرة على مساحات واسعة في الجنوب تحصد سنوياً عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين وتعطل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية مما يؤثر سلباً على القطاع الزراعي في المنطقة.

كذلك تشكل التهديدات الإسرائيلية عائقاً أمام زراعة التبغ المنتشرة في المنطقة حيث الخوف من رش السموم على المزروعات لإتلافها من خلال طيران العدو.

نوجز حالة العمالة والنسب المتغيرة حسب الظروف على الشكل الآتي:

أولاً: يشكل العاملون في المنطقة الحدودية حوالي 30 % من مجموع السكان المقيمين ويصل متوسط الاعمار إلى 39 عاماً ويرتفع في بعض الأماكن ليصل إلى 43 عاماً.

يشكل العاملون الذين هم بمستوي تعليم ابتدائي وما دون نسبة 42% من مجموع القوي العاملة الفعلية، ويعود السبب إلى المستويات التعليمية الدنيا للتسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال ولا سيما التجنيد الإجباري الذي خضع له أغلبية الشباب في تلك المنطقة الذين

أجبروا على الانضمام إلى جيش لحد لمساندة الاحتلال.

بالإضافة إلى الهجرة الكثيفة عند الذين هم بمستوي ثانوي أو جامعي وعند أصحاب الاختصاصات المهنية.

فالجامعيون يمثلون 10% من مجموع العاملون والمهنيون يمثلون8%.

ثانياً: أما من حيث الاستخدام على مستوي القطاعات نجد أن: -

القطاع الخاص يستوعب 46% من العمالة، والعاملون فيه يتوزعون على الشكل التالي:

- 25% زراعيون وعمال مهرة في الصيد والزراعة.
- 17 % أجراء في المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة.
- 9 % سائقو وسائل النقل والآلات.
- 8 % حرفيون وعمال المناجم.

القطاع غير المنظم يستوعب 36 % من العمالة، والعاملون فيه يتوزعون على الشكل التالي:

- 28 % حرفيون وعمال بناء.
- 15% مزارعون وعمال مهرة في الزراعة والصيد.
- 13 % أجراء في مكاتب المنشآت الاقتصادية.
- 8 % سائقو وسائل النقل والآلات.

القطاع العام يشكل 17% من العمالة، والعاملون فيه يتوزعون على الشكل التالي:

- 39 % مدرسون رسميون.
- 15 % عسكريون.
- 12 % عاملون في الخدمات غير المباشرة.
- 9 % موظفون في الإدارات العامة والبلديات.

القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 3.0% من العمالة.

ويعتبر 5 % من القوي العاملة الفعلية هم أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و4 % هم أجراء و5 % هم افراد الأسر الذين يساعدون ذويهم في الأعمال الزراعية.

ثالثاً: ديمومة العمل

إن نسبة 55 % من مجموع العاملين يمارسون عملاً بدوام كامل كما أن الذين لديهم عملاُ موسمياً أو متقطعاً أو ظرفياً تبلغ نسبتهم 40 % من المجموع العاملين وتعتبر هذه النسبة أساس البطالة الموسمية المنتشرة في هذه المنطقة ويبلغ عدد ساعات العمل الأسبوعية حوالي 40 ساعة.

أدني المداخيل هي تلك التي تعود إلى الفئة الشبابية من 29 سنة وما دون حيث يتراوح متوسط الدخل الشهري للعاملين بدوام كامل بهذه الفئة العمرية ما بين 120 دولار 230 دولار أمريكي شهرياً.

رابعاً: البطالة

تشكل البطالة نسبة 20 % إلى 25 % وذلك بحسب الأعمال والأنشطة في كل قطاع وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان وتأثير انتشار وباء كورونا حيث وصلت البطالة إلى نسب غير مسبوقة، وترتفع معدلات البطالة خصوصاً عند النساء.

أسباب البطالة في تلك المنطقة تعود إلي:

- الأوضاع الأمنية المتوترة في تلك المنطقة.
- الصرف من العمل.
- إقفال المؤسسات بسبب الظرف الاقتصادي المتردي.
- ظروف عمل صعبة وغير لائقة.
- تدني مستوي الأجور.
- انتشار وباء كورونا.

خامساً: لا بد أن الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الحياة الطبيعية في القري وعدم توفر البنية التحتية الملائمة للعمل تؤثر وبشكل متوازٍ على أصحاب العمل والعمال. وأهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي:

- صعوبة التنقل بين القري بسبب انعدام التنقل الداخلي نتيجة رداءة الطرقات.
- انقطاع شبة دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغاية.
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توفر الطرق الزراعية.
- عدم توافر مشاريع الإفراز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.

- تدني مستوي المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.

إضافة إلى ما ذكرنا في المقدمة يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية السبب الذي يؤدي إلى تعطيل كل الحياة في المناطق الحدودية المحتلة.

هذا ملخص ما يعاني منه أصحاب العمل والعمال.

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2020

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى إسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2020، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية فى حقهم رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

أولا- السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام:

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015 وحتى تاريخه:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية ، إذ تعتبر خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة فى اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب عام 1949 واتفاقية لاهاي 1907 ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وفى كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة.

ثانيا- الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيونى الإسرائيلى ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هو الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال العرب السوريين الذين يعملون في المعامل والمصانع وأعمال البناء ، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال ، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومؤسساته.

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة مجالات، نذكر منها:

1- مجال الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء و طمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة والإسلام وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلا علميا عاليا.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس

الطلاب.. وكل ذلك بهدف السيطرة علي سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين فى الجامعة بالوطن الأم فى أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

2- مجال التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال والفلاحين والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهلهم في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).
- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار فى السيطرة على معبر القنيطرة.

3- مجال الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصاً حاداً في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات

الأولية ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساسا في قرى الجولان المحتلة، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العقبات أمام المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- مجال الأسرى والمعتقلين:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثل: (عدم التقيد بالتعليمات - رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سوريا – إعطاء معلومات لدولة معادية - الاتصال مع عملاء... إلخ).
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحيا، وتعتبرهم إرهابيين - مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه.. ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تودي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم أبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

5- مجال حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء في الجولان المحتلة، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصابا، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة

الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة المستوطنين وقوات الاحتلال.

- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية نحو (20) موقعًا على أراضي الجولان المحتلة منها (نشبة المقبلة - قصر شبيب - بركة مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.
- أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية وعلى كمية كبيرة من (الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- مجال استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار ، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنويا، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2" مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم وحديقة التماسيح الأمريكية وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبترولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية

السورية المحتلة.

- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال، حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام) أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل فى حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة فى إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

ثالثا- نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35% من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25%" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55%" من الناتج العام وضريبة بنسبة 30% على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل ، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة ، حيث إن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يوميا ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقا، والتي تشكل نهبا سافرا

لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة, ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخرا حزاما تنظيميا لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى رخصا للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلا للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت - واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضا وتقديم أفضل الخدمات، والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتما إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر.

ومن الجدير بالذكر أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25%"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

فى الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيليا (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعا بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70% مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بنفس الأعمال التى يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السورى فى الجولان العربية السورية المحتلة.

رابعا- التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:

- ترفض سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم فى أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجا طبيا فى عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا فى الجامعات السورية.

خامسا- الأعمال التي يسمح للعمال العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسببا وفيات بين العمال السوريين.
5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل

بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....إلخ)

6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

سادسا- في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضى والثروات الطبيعية فى الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة من الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التى تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلى خلال السنوات الماضية هى الأراضي الصالحة للزراعة والتى كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكا للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون

السوريون قد أقاموها سابقا، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية استجراره إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسى فى قرى الجولان السورية المحتلة.

سابعا- العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخرا على أرض الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة.

ويجري البحث حاليا عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفا على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت ، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونما في منطقة البطيحة جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية - السورية - الفلسطينية, من أجل بناء قرية سياحية في منطقة "تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حاليا زخما كبيرا في البناء، لم تعهده منذ

سنين طويلة، حيث سجلت مؤخرا ارتفاعا بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانيا، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسلت الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو"400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية ، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو"10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلى مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثانى من مشروع الاستيطان الإسرائيلي فى الجولان المحتلة.

ثامنا- نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:

(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار

في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة, فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60% من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسربا كبيرا من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20% ما يسبب تجهيلا كبيرا للأجيال.

ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوبا ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي بالوطن الأم, حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي "العمال الأطفال" بلغت أرقاما قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداما وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعا هجينا مؤلفا من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً.